البرلمان يتجه لتمديد عمل مفوضية الانتخابات شهراً آخر

المحاصصة تطيح بآمال تشكيل مفوضية جديدة.. والنجيفي يهدد بكشف المستور

أفشلت صراعات سياسية وخلافات تتعلق بالمحاصصة آخر محاولة جرت أمس لاختيار مجلس جديد للمفوضية العليا للانتخابات كما عرقلت الاتفاق على قانون جديد للانتخابات المحلية لمجالس المحافظات بشكل يحول دون إجرائها في موعدها المقرر بنهاية كانون الثاني (يناير) المقبل.

وخلال اجتماع للجنة الأقاليم والمحافظات النيابية ورئاسة مجلس النواب مع رؤساء الكتل السياسية البرلمانية ورئيس مفوضية الانتخابات الحالية فرج الحيدري، أخفق المجتمعون في حسم تسمية مجلس المفوضية العليا للانتخابات، حيث تنتهي فترة التمديد للمفوضية الحالية والبالغة ٣ أشهر يوم غد السبت، الأمر الذي سيضطر معه البرلمان للتصويت غداً على تمديد جديد أمده شهر واحد.

□ بغداد/ المدى

من جانبه، شدد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب على ضرورة إجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المحدد بنهاية الشهر الاول من العام المقبل، متوعدا بالكشف عن الجهات التي تحاول عرقلة إجراء الانتخابات التي قال إن تأجيلها غير مقبول إطلاقا.

وأكد على دور مجلس النواب في تشريع قانون تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات بناءً على رأي المحكمة الاتحادية، معلنا عن تحديد جلسة يوم غد السبت للتصويت على تمديد عمل مفوضية الانتخابات شهرا واحدا بالإضافة الى منح لجنة الأقاليم واللجنة القانونية الفرصة للتباحث بشأن التعديلات التي ستجري على مشروع القانون، مشيرا الى تحديد جلسة الاثنين المقبل موعدا للتصويت على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات.

من جانبه، حذر فرج الحيدري رئيس مفوضية الانتخابات من التأخر في تشريع قانون انتخابات مجالس المحافظات كونه سيؤدي إلى تأجيل الانتخابات عن موعدها المحدد.

وقال إن مفوضية الانتخابات استمرت بالقيام بالمهام الموكلة إليها، بالرغم من عدم حسم مسألة القانون او تشكيل مجلس جديد للمفوضين وخاصة تسجيل الناخبين والكيانات السياسية والمرشحين، لافتا إلى حاجة المفوضية إلى تخصيصات مالية للقيام بمهامها، داعيا في الوقت ذاته الى الإسراع في تشكيل مجلس المفوضين لتلافي حالة الإرباك في العمل.

ومن جهته، طالب النائب محمد كياني رئيس لجنة الأقاليم بإشراك اللجنة بشكل جاد في تشريع القانون خاصة مع وجود مشاكل سياسية معينة، مشيرا الى ان وجود الإرادة السياسية لتشريع القانون سيساهم بسرعة التصويت عليه قريبا.

ولفت النائب أمير الكناني نائب رئيس اللجنة القانونية إلى أن اللجنة تشترك مع لجنة الأقاليم في تشريع قانون مجالس المحافظات، مبينا ان لجنة الأقاليم بحاجة إلى مراجعة التعديلات المطلوبة لحسم أمرها، داعيا مفوضية الانتخابات الى الإسراع بعملها والتحضير للانتخابات وفقا للقانون النافذ.

وبخصوص مسألة تشكيل مجلس جديد لمفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قال النائب خالد العطية إن قادة الكتل سيكثفون خلال اليومين المقبلين من اجتماعاتهم لحسم المقترحات المقدمة من الكتل النيابية بشان زيادة عدد اعضاء مجلس المفوضين الى اكثر من عددها الحالي والبالغ ٩ اعضاء او الابقاء على عدد الأعضاء على حاله، منوها بان عدم التصويت على تعديلات قانون الانتخابات لا يؤثر على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

أما النائب عمار طعمة فقد رأى أن تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات سيقدم فرصة ذهبية لتمثيل أوسع للمكونات واستيعاب أطياف اخرى كونه يمنح ثقة اكبر بالعملية السياسية.. في حين شدد النائب سردار عبد الله على وجوب الاتفاق لوضع مهلة زمنية لتشكيل مفوضية جديدة تحرص على اجراء الانتخابات ومتابعة تنظيمها.

ويضم مجلس مفوضية الانتخابات العراقية تسعة أعضاء لكن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي يطالب بزيادة العدد إلى ١٥ لكن القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي ترفض ذلك.

وفي هذا المجال اعتبر الناطق الرسمي باسم مفوضة الانتخابات العراقية السابقة فريد ايار في حديث مع "إيلاف" زيادة عدد أعضاء مجلس المفوضين الجديد من ٩ أعضاء إلى ١٣ او ١٥ مفوضا، بمثابة محاولة لإرضاء الكيانات السياسية المعترضة على حصصها في مجلس المفوضية وتسهيل العمل بالمحاصصة الحزبية بعد الخلافات التي دبت بينها، علماً بان قانون مفوضية الانتخابات المعمول به ينص على أن يتشكل مجلس المفوضين من ٩ أشخاص فقط.

وحذر من أن زيادة عدد المفوضين سيكون بمثابة طعنة جديدة توجه لهذه المؤسسة قد تؤدي إلى اغتيالها لأنه سيزيد من إرباك عملها وقد يعطله بشكل تام... وقال "إن تجربتنا في المجلس الأول أظهرت ان وجود ٨ مفوضين كان اكثر من اللازم إذ يمكن لأربعة او خمسة مفوضين بما فيهم رئيس الإدارة الانتخابية أن يديروا المفوضية وينجزوا العمليات الانتخابية بكل اقتدار ومسؤولية بعيداً عن النقاشات الفارغة والتي لا معنى لها عند زيادة العدد، كما أن ذلك يقلل من المصروفات الباهظة للرواتب والسيارات والبيوت والسفرات والمرافقين."

وأضاف أن السبيل الأمثل لإنقاذ مفوضية الانتخابات من عملية المحاصصة أن يتم تعديل مسار اختيار مجلس المفوضين فيها والعودة إلى تكريس استقلالية أعضائه ليس قولاً بل فعلاً، وذلك من خلال تكليف لجنة من كبار رجال القانون العراقيين المشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية والضمير المهني الشريف وبمشاركة خبراء من الأمم المتحدة لوضع شروط جديدة وواقعية لاختيار الأعضاء، ومن ثم تقوم هذه اللجنة بإعادة دراسة الاستمارات الموجودة حالياً لانتقاء الأعضاء التسعة بعيداً عن أية محاصصة حزبية.

وكان ٧ آلاف شخصا تقدموا لشغل عضوية مجلس المفوضين فاعتمدت لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية الانتخابات نهاية حزيران (يونيو) الماضي آلية تم خلالها قبول ٦٠ مرشحا منهم فقط يجري اختيار أعضاء مجلس المفوضين التسعة من بينهم.

انتخابات كركوك

وبشأن انتخابات مجلس محافظة كركوك المعطلة منذ عام ٢٠٠٩، أوضح أسامة النجيفي أن هيئة رئاسة المجلس شكلت قبل فترة لجنة خاصة مشتركة لصياغة مقترح قانون يخص انتخابات هذه المحافظة لتقديمه الى مجلس النواب من اجل التصويت عليه، موضحا ان تشريع القانون وتوفير التخصيصات المالية واختيار مجلس مفوضين جديد والتعاون بين الكتل النيابية عوامل تسهم بنجاح إجراء الانتخابات وغيرها من الاستحقاقات الوطنية، مقدما شكره للمفوضية المستقلة للانتخابات على ما قدمت من أعمال خلال المرحلة الماضية.

وكان اجتماع عقد الليلة الماضية وضم رئاسة مجلس النواب ومكتب الأمم المتحدة في بغداد قد فشل في حسم تشكيلة المفوضية العليا للانتخابات، حيث ظلت قضية من يمثل التركمان العامل الذي حال دون استكمال العضو التاسع في ملاك مجلس المفوضية. وكان اتفاق سابق قضى بان يكون للتحالف الوطني حق ترشيح ٤ أعضاء، والعراقية ٣ والتحالف الكردستاني ٢.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالية التي يترأسها فرج الحيدري قد اختيرت عام ٢٠٠٧ وبعد انتهاء الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠٠٥. وأشرفت هذه المفوضية على إجراء ثلاث عمليات انتخابية الأولى لمجالس المحافظات والثانية للانتخابات النيابية والثالثة انتخابات برلمان إقليم كردستان. ومفوضية الانتخابات من الهيئات العراقية المستقلة وتتبع مجلس النواب مباشرة، وهو الذي اختار أعضاء مجلس المفوضين الحالي.

إياد علاوي: لست دكتاتورا ونحن جادون باستجواب المالكي

□ بغداد/ المدى

وصف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورقة الإصلاحات بـ" غير الجادة"، نافيا تعامله مع أعضاء قائمته بدكتاتورية، مؤكدا استمرار مشاركة التيار الصدري في عملية استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي، داعيا التحالف الوطني الى تقديم الإصلاحات السياسية الحقيقية لحل الأزمة".

وقال علاوي في تصريح صحفي أمس الخميس إن" الجزء الرئيس في اتفاقيات أربيل هو الإصلاح السياسي ولا اعلم ما هي ورقة الإصلاحات الجديدة التي أعدتها لجنة الإصلاحات في التحالف الوطني ولماذا لم نعتمد أوراق الإصلاح القديمة المتفق عليها في اتفاقية أربيل ."

واضاف " لا توجد جدية في ورقة الإصلاحات كونها تحتوي على سبعين نقطة والمخرج الوحيد من الأزمة متوقف على إمكانية التحالف الوطني في تحقيق الإصلاحات السياسية فإن تحققت سنرحب بها وإذا اخفق التحالف في تحقيق الإصلاحات فنحن ماضون في تطبيق الخيارات الدستورية و هي الاستجواب وما يتبع الاستجواب ".

وحول انسحاب التيار الصدر من عملية استجواب المالكي قال علاوي" ان الأنباء التي تتحدث عن انسحاب التيار الصدري غير صحيحة وإنما انسحب التيار من لجنة الإصلاحات، واوضح علاوي ان" العراقية مستمرة على نهجها الوطني وبقوة وثبات، والاستمرار على ممارسة الديمقراطية بشكلها الواضح وان الاستجواب هو ممارسة ديمقراطية ويجب ان يفرح من يستجوب كون الاستجواب يعد ممارسة لبناء العملية السياسية بناء سليما ".

واكد ان "القائمة العراقية مستمرة على نفس النهج وإستراتجيتها ثابتة واحترام حلفائها في الطيف السياسي العراقي منهم التيار الصدري والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي ومنهم الإخوان الكرد والشخصيات الوطنية وهذا موضوع نحن نعتقد يصب في سلامة العراق وفي توازن العملية السياسية ".

وحول انشقاق أعضاء القائمة واتهام قياداتها بالدكتاتورية، قال علاوي "انا لا أتعامل بدكتاتورية مع أعضاء القائمة وفي فترة الستة أشهر الماضية لم أكن في العراق ".

من جانب آخر قال بيان لائتلاف العراقية اليوم إن نواب ائتلاف العراقية أكدوا في اجتماعهم أمس بزعيم الائتلاف د.اياد علاوي على ضرورة الإسراع في عملية استجواب رئيس مجلس الوزراء بالأساليب الدستورية والديمقراطية،

وأضاف البيان أن الاجتماع الذي انعقد في مبنى مجلس النواب "تداول الأوضاع الداخلية والإقليمية، وان علاوي استعرض في الاجتماع "إستراتيجية ائتلاف العراقية للمرحلة القادمة، وضرورة توحيد الصف والتصدي لكل محاولات المس بوحدة العراق والمشروع الوطني العراقي، ومحاولات الترهيب والترغيب التي يتعرض لها نواب العراقية".

وذكر البيان أن الحاضرين شجبوا استمرار الانفلات الأمني وما يتعرض له المواطنون في هذا الشهر الفضيل من انفجارات تتحمل مسؤوليتها الحكومة بالكامل، وشدد الحاضرون على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء ، والاسراع في نقل العراقيين من سوريا الى العراق.

فيما نوه النائب السابق وائل عبد اللطيف، باحتمال استجواب رئيس الوزراء بعد شهر رمضان، مشيراً إلى وجود شيء "مخفي" في العملية السياسية ويثير القلق.

وقال عبد اللطيف في تصريح "للوكالة الإخبارية للأنباء:": هناك هدوء يسبق العاصفة يكون "مخيفاً" مرة وأخرى يكون وسيلة من وسائل الحل، مشيراً الى أن الأطراف التي اجتمعت في أربيل (ائتلاف العراقية، وائتلاف الكتل الكردستانية، والتيار الصدري) انسحبت من الناحية الفعلية عن استجواب رئيس الوزراء.

وأضاف: هناك تصريحات من الكتل السياسية تفيد باستجواب المالكي بعد شهر رمضان، لذلك فهناك شيء معلن وآخر مخفي، وغير معلوم أي الجانبين سيتحقق.

وأشار النائب السابق إلى: أن الأزمة التي يمر بها البلد ليست سهلة ويبدو أنها سلسلة من ترحيل الخلافات وتحويلها الى أزمة تعصف السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

وبين: أن لجنة الإصلاحات طرحت (٧٥) فقرة في ورقة الإصلاحات، ما يدل على أن العملية السياسية فيها خروقات كثيرة، مشيراً الى أن سبب الأزمات هو القرارات الكيدية، والتوجهات غير الدستورية هي التي أزمت المشهد السياسي.

وتشهد العلاقات بين الكتل السياسية توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف عالقة بينها دون حل، كما تدور الخلافات بين السياسيين على خلفية العديد من المواضيع وأهم هذه المواضيع بنود اتفاقية أربيل التي اتفقت الكتل السياسية عليها.

وكان رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري قد اجتمع خلال الفترة التي اعقبت إعلان ورقة الإصلاحات يوم ٧ تموز الحالي بممثلي معظم الكتل السياسية من بينهم اياد علاوي للنقاش حول تنفيذ ورقة الإصلاحات التي طرحها التحالف في ٧ تموز الحالي لحل الأزمة السياسية.

وحسب البيانات الصادرة عن التحالف فقد عقد الجعفري لقاءات منفصلة مع قادة القائمة العراقية وهم زعيم العراقية اياد علاوي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي واجتمع برئيس الكتلة العراقية في مجلس النواب سلمان الجميلي ووزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي.

والتقى الجعفري مع القيادي في التحالف الكردستاني روز نوري شاويس ثلاث مرات هي الاثنين ١٦ تموز و الخميس ١٩ تموز و الاثنين ٢٣ تموز.

كما اجتمع بالقيادي في التحالف الكردستاني فؤاد معصوم والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عبد اللطيف رشيد ووفد من حركة الجهاد والبناء برئاسة الأمين العام للحركة حسن الساري واجتمع بالقيادي في حركة التغيير الكردستانية آزاد كوجلاك وعضو مجلس النواب عن الحركة سردار عبد الله. كما اجتمع بوفد من حركة الحل النيابية برئاسة جمال الكربولي. وبرئيس كتلة الوسط النيابية الدكتور إياد السامرائي

فطور سياسي يعيد المطلك إلى منصبه في الحكومة

□ بغداد/ المدى

قال النائب عن ائتلاف دولة القانون صادق اللبان إن اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي مع نائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك يأتي تمهيدا لحضور الأخير جلسات مجلس الوزراء .

وأضاف اللبان في تصريح لوكالة كل العراق أمس الخميس نتمنى أن يكون المطلك منتجا خلال تواجده في جلسات مجلس الوزراء ،مشيرا إلى انه" لا توجد اي اشكالات من عودة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك طالما يكون منسجما مع هيئة رئاسة الوزراء ".

وأوضح ان" ما حصل سابقا من تقاطعات كان بسبب عدم انسجام المطلك وتصريحاته المستمرة ما أثار حفيظة رئيس الوزراء واعتبره معرقلا للعملية السياسية . وبين ان" اجتماع المالكي والمطلك كان عاديا جدا وهناك الكثير من المحاور التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع، مبينا انه " كان حوارا عاديا القصد منه الانسجام في الرؤى والمواقف ، مشيرا إلى انه" لا توجد تقاطعات في الاجتماع الذي جمعهما معا". وكان رئيس الوزراء نوري المالكي التقى بنائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك في مكتبه الثلاثاء الماضي. وذكر مصدر مطلع ان رئيس الوزراء وجه دعوة عبر النائب والقيادي في جبهة الحوار التي يتزعمها المطلك حيدر الملا الى المطلك لحضور فطور سياسي يتم خلاله تداول ابرز القضايا على الساحة ". وأضاف ان "من بين المواضيع التي تم تناولها الانتخابات المقبلة وورقة الإصلاحات ومفوضية الانتخابات ". يشار الى ان المالكي أعلن في شهر كانون الأول من العام الماضي بأنه سيقدم طلباً إلى مجلس النواب لسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك بعدما وصف الأخير المالكي بأنه " ديكتاتور لا يبني ". وكان رئيس الوزراء قد التقى في وقت سابق القيادي في جبهة الحوار حيدر الملا الذي حضر لقاء بينهما. من جانبه وصف رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية همام حمودي لقاءات قادة الكتل الاخيرة بـ[الخطوة الطيبة] معتبرها سببا في إذابة الجليد بين الأطراف السياسية ". وقال حمودي في تصريح صحفي أن "بركات شهر رمضان ألقت بظلالها على الوضع العراقي، مبينا" أن اللقاءات التي جرت تعد خطوة طيبة وساهمت في إذابة الجليد بين الأطراف السياسية ". وأضاف أن" اللقاءات أبرزت استعداد التحالف الوطني لأن يقود عملية الإصلاحات وتعزيز الثقة بين الأطراف والسعي لتوحيد الرؤى ازاء هذه الازمة وتشخيص اسباب الازمة وتحديد اولوياتها للوصول الى حل يرضي الجميع، موضحا ان جميع الاطراف السياسية راغبة بامتحان تجربة الاصلاحات ".